

بحث حول الشراكة الأورو متوسطية

مقدمة:

نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الإقتصادي على المستوى الدولي الذي اثر بدوره على إستراتيجيات التسيير خاصة بالمؤسسات الإقتصادية التي وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة و بالنظر الى الفوارق الإقتصادية التي تميز دولة عن أخرى و المؤسسات عن بعضها البعض، وفي ظل اقتصاد السوق و توسع الإستثمارات و تطور المنافسة الإقتصادية بين المؤسسات لجأت العديد من المؤسسات الإقتصادية إلى السياسة الإحتكارية باتحاد مؤسستين أو أكثر في ميدان معين (FUSION, ABSORPTION) في مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية إلا أن سياسة الإحتكار ما لبثت أن تحولت الى استراتيجية في التعاون بين المؤسسات الإقتصادية أو بين الدول اي سياسة استراتيجية الشراكة.

ولقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند الى بعد حضاري، وتكثل بشري، وموارد طبيعية مهمة، عادت به الى الإهتمام الدولي، هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية ، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورومتوسطية- PARTENARIAT EURO-MEDITERRANÉEN التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل و المتضامن. وقبل التطرق الى الإتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية يجب اولا معرفة مفهوم الشراكة و الشراكة الإستراتيجية، و قواعدها و أشكالها و مميزاتها و أسباب اللجوء اليها و انعكاساتها..... ماهي الشراكة الإستراتيجية:

قبل الخوض في تحديد معنى الشراكة الإستراتيجية، لا بد من توضيح معنى الإستراتيجية والتي اصبحت كثيرة الإستعمال في ميادين عديدة خاصة الإقتصادية بعدما كانت منحصرة على المجال العسكري.

إن الإستراتيجية: هي الطريقة المنهجية التي تتبعها المؤسسة في صياغة اهدافها التنموية مع التغييرات التي يفرضها المحيط الذي تعيش حوله ووفقا للوسائل و الإمكانيات التي تمتلكها لتحقيق فعالية دائمة في ديناميكية المؤسسة على مختلف نشاطاتها. تعريف الشراكة :

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن ان تكون محلا للتعاون بين المؤسسات و باختلاف الأهداف التي تسعى اليها الشراكة. وفي هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر او أكثر مع طرف محلي او وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو اي نشاط انتاجي او خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال او بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الإستثمار يعتبر أكثر تمييزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في ادارة المشروع. يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الإقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك. الشراكة الإستراتيجية:

تعتبر الشراكة الإستراتيجية الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص (Spécialisation) وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء. الأسس التاريخية لإستراتيجية الشراكة:

إن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم او ظاهرة غريبة على المجتمع الإقتصادي الدولي بل هي متأصلة نظرا لإعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول إلا ان مبدأ الشراكة بين المؤسسات الإقتصادية كإستراتيجية للتطور والتنمية لم تحظ بالإهتمام إلا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الإقتصادية، خاصة بالنظر الى التطور السريع

للمحيط العام للإقتصاد الدولي الذي تعيش فيه المؤسسة الإقتصادية ويمكن ذكر التسلسل التاريخي للإستراتيجيات المؤسسة الإقتصادية من خلال ما يلي:

أ- الإستراتيجيات الكلاسيكية: Les stratégies classiques

في بداية الثمانينات كانت إستراتيجيات المؤسسة الإقتصادية مبنية على ثلاثة مبادئ اساسية لمواجهة المنافسة الإقتصادية.

1- نظام الهيمنة عن طريق التكلفة: Domination par les coûts

و يعتمد هذا النظام على مدى قدرة المؤسسة الإستثمارية وعقلانياتها في إستخدام مواردها والتقليص من تكاليفها الإنتاجية.

2- نظام المفاضلة أو التميز: Les différenciation

ويرتكز هذا النظام الى تقديم كل ما هو افضل بالنظر الى سوق المنافسة ومبدأ الأفضلية يعتمد على المعايير التالية:

- الأفكار و الآراء الجديدة

- الصور الحسنة ذات العلامة المميزة للمنتوج

- المستوى التكنولوجي

- المظاهر الخارجية

- نوعية الخدمات

- فعالية الشبكات التوزيعية.

3- نظام التركيز: La concentration

إن تركيز النشاط يعتمد اساسا على البحث عن ثغرة بواسطتها تستطيع المؤسسة الحصول على مكانة إستراتيجية في سوق المنافسة فقد يتعلق الأمر بمجموعة من ال*****ائن او بمنتوج او سوق جديدة بها خصائص ايجابية مميزة.

ب: التحول نحو إستراتيجية الشراكة:

كما قلنا إن سياسة الإحتكار ما لبثت أن تحولت الى استراتيجية في التعاون بين المؤسسات نظرا لتغير المعطيات الإقتصادية الدولية و التي تتجلى في:

- رغبة المؤسسات الإقتصادية في توسيع استثماراتها خارج الحدود الموجودة فيها حسب الإمتيازات الموجودة في هذه الدول.

- التحولات السياسية التي طرأت على الساحة العالمية و التي اثرت بدورها على الجانب الإقتصادي لهذه الدول التي تحولت نحو نظام اقتصاد السوق والإنتفاخ الإقتصادي و تشجيع الإستثمارات

الوطنية والأجنبية، كل هذه العوامل ساعدت في ترسيخ الشراكة في العديد من الدول.

الإطار النظري لإستراتيجية الشراكة.

لقد اهتم الفكر الإقتصادي باستراتيجية الشراكة و صاغ لها نظريات عديدة قصد تنميتها والعمل بها من بين هذه النظريات نجد:

1- نظرية تبعية المورد:

تعد هذه النظرية الأولى من نوعها والتي ساهمت في تحليل أهداف الشراكة فالمؤسسة التي ليس بإمكانها استغلال ومراقبة كل عوامل الإنتاج تلجأ الى اتخاذ سبيل الشراكة مع مؤسسات إقتصادية أخرى للعمل في مجال نشاطاتها.

فمثلا الشركات البترولية العالمية غير المنتجة للمحروقات تسعى لإستغلال إمكاناتها و طاقاتها

التكنولوجية والتقنية المتطورة وهذا بإستيراد المواد البترولية الخام وإعادة تحويلها وتصنيعها ثم

تقوم بتصديرها على شكل مواد تامة الصنع مع الإشارة الى فارق السعر بين شراء المواد الخام

وإعادة بيعها في شكل آخر مع العلم أن عمليات التحويل و التصنيع للنفط الخام يمكن القيام بها في

البلد الأصلي (المنتج) ولتدارك هذا الموقف غير العادل فإن الدول الأصلية (المنتجة) قصد استغلال

إمكاناتها بصفة شاملة، عمدت الى منح تسهيلات جبائية للشركات ذات الإختصاص في تحويل المواد

البترولية قصد القيام بمثل هذه النشاطات محليا.

2- نظرية تكاليف الصفقات:

إن المؤسسة الإقتصادية وحفاظا على توازنها واستغلال الأمثل لمواردها الإقتصادية يجب أن تعمل على الحفاظ العقلاني للموارد التي تمتلكها وهذا بتقليص التكاليف في الإنتاج واستغلال كل التقنيات التي تساهم في تطوير الإنتاج كما و نوعا.

3-نظرية المجموعات:

حيث ان هناك مجموعات احتكار السوق من قبل الأقلية. وهذه النظرية تعتمد على توطيد التعاون بين المؤسسات الإقتصادية في شكل إحتكاري وضرورة الإهتمام بجميع المجالات الحساسة في الإقتصاد العالمي والتي تعد مركز قوة وعامل في تماسك المؤسسات الإقتصادية و نجاحها والتي نجد منها نشاطات البحث والتطوير والتي تعد عاملا حساسا في تطور المؤسسات الإقتصادية وتجاوبها مع التطورات التكنولوجية.

4-نظرية الإنتاج الدولي و استراتيجية العلاقات:

وفقا لهذه النظرية فإن الشراكة بين المؤسسات تتجلى في طريقتين.

1-اولهما تتمثل في كون الشراكة هي طريقة لتفادي المنافسة مما يؤدي الى تكوين استراتيجية علاقات وترايط بين الشركاء.

2-تتمثل في كون الشراكة وسيلة لتوطيد إمتياز تنافسي للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم المنافسين لها.

مميزات الشراكة:

إن الشراكة تعد الوسيلة المفضلة للدخول والإستفادة من.

-التكنولوجيا الجديدة

-عامل التحكم في التسيير الفعال

-اسواق جديدة راقية.

-التطور و لمراقبة والوصول الى الدرجة التنافسية.

-تسمح بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتدفع بها الى الدخول في الإقتصاد العالمي.

-عامل لتنشيط ودفع الإستثمار الأجنبي .

-وسيلة للدخول لنظام المعلومات الإقتصادية.

-استغلال الفرص الجديدة للسوق مع الشركاء.

أسباب اللجوء الى الشراكة.

تلعب الشراكة دورا هاما واساسيا بالنسبة للمؤسسة وهذا راجع للأسباب الرئيسية التالية :

دولية الاسواق Internationalisation des marches

شهدت تكاليف النقل و الاتصال انخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الاعلام الالي واجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنت ، والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في اطار التعامل الدولي ، علاوة على الدور الذي تلعبه في احاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها او تتأثر بها.

ان نظام دولية الاسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية انفتاحا اكبر على جميع الاسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها، و تطوير كفاءاتها بكل ما اتيت من امكانات.

ان المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون ادنى شك على الاولويات الاستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية، لذلك فمن الواجب ايجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالانتاج، وهذا يخلق محيطا مشجعا و دافعا للاستثمار على المدى الطويل لذلك فان الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي، وهذا كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية التي تبادر بسرعة لابرار عقود الشراكة ضمانا لنجاحها، وفي هذا الاطار لكي يتم انعاش المؤسسة الاقتصادية فانه يلزم تحقيق تنظيم تسييري استراتيجي و ضروري للوصول للاهداف المسطرة و التي يمكن اجمالها فيما ياتي :

-معرفة السوق او إدماج نشاطات جديدة في السوق ووضع الكفاءات والمصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الامثل .

-الحصول على التكنولوجيا الخارجية و ممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية.

-الاستثمار في نشاطات جديدة و التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية.
-العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة و مستقرة بغرض استغلال جميع المنتجات على المستوى العالمي .
-وضع برامج استراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الانتاجية و الحصول على مكانة استراتيجية تنافسية .
-تطوير الامكانيات الاعلامية.

ب- التطور التكنولوجي: L'évolution de la technologie
إن التطور التكنولوجي عاملا اساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتجاتها و تفتحها على الأسواق الخارجية، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكبه دوما نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا امام المؤسسة مما يستدعي اللجوء الى سياسة الشراكة الإستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية.
ج- التغييرات المتوارة للمحيط او نمط التغيير :

إن انماط التغيير تشهد تطورا كبيرا نتيجة للتغييرات المستجدة على المستويين الدولي و المحلي، ونظرا لكون الوقت عاملا اساسيا في سير المؤسسة وفي ديناميكيته فإن هذا الأمر يستدعي ان تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص او العجز الذي تعاني منه، إن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية واليابان تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير خاصة في إطار التكنولوجيا و البحث العلمي.

فالتغييرات المتوارة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه ان يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة الاقتصادية.
د- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية:

إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية الى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والإتحاد بين المؤسسات الاقتصادية بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكاناتها و التي تشكل ثقلا لا بأس به، ومن اهم هذه الإمكانيات نجد:

- التقدم و الابتكارات التكنولوجية.
- اقتحام السوق.
- السيطرة او التحكم بواسطة التكاليف.
- الآثار المترتبة عن الشراكة:
- من أهم الآثار الناجمة عن الشراكة:
- رفع مستوى دخول المؤسسات الاقتصادية الى المنافسة في ظل اقتصاد السوق والعولمة .
- وضع حد للتبعية الاقتصادية.
- تشجيع المستثمرين (وطنيا أو اجانب) ما بين الدول.
- تطوير الطاقات الكامنة و غير المستغلة .
- اعادة تطوير الموارد و المواد الاولية المحلية .
- تطوير إمكانيات الصيانة.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- خلق مناصب شغل.
- سياسة توازن جهوية بين مختلف القطاعات .
- تحويل التكنولوجيا والدراية المتطورة وتقنيات التسيير .
- و هذا كله متوقف على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الاستراتيجية عن طريق.
- تخفيف القواعد التنظيمية . DEREGLEMENTATION
- تخفيف عامل الجباية . DEFISCALISATION
- تسهيل المعاملة البيروقراطية . DEBUREAUCRATISATION
- اثار الشراكة على المؤسسة الاقتصادية :

-تطوير مستمر و دائم لنوعية المنتجات والخدمات عن طريق التحولات التكنولوجية .
-توسيع قطاع المنتجات كما ونوعا.
-الدخول الى اسواق جديدة.
-تعلم التقنيات الجديدة في التسويق والتجارة الخارجية.
-تطور الامكانيات الانتاجية .
-ضمان فعالية اكثر عن طريق تحسين الانتاجية .
-التقليص والتحكم في التكاليف الانتاجية .
-الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها .
-التعايش بواسطة التخصص في ميادين نوعية او في منتجات معينة.
اشكال الشراكة: هناك أشكال عديدة للشراكة منها:
-الشراكة الصناعية .
-الشراكة التجارية.
-الشراكة التقنية أو التكنولوجية .
-الشراكة المالية .
-الشراكة في المناطق الحرة.
الشراكة الأورو متوسطية و إنعكاساتها.
لقد استقطب موضوع الشراكة اهتمام الساسة والخبراء والباحثين، لما لها من أهمية يمكن ان تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية. فهو يمثل تطورا هاما على نمط علاقات وتفاعلات المنطقة العربية المتوسطية وغير المتوسطية ومستقبلها كدول وكيان.
وان موضوع الشراكة هذه هو مشروع اوروبي ظهر نتيجة:
-تعثر المشروع العربي وتجميده منذ مطلع الثمانينات فالكل يعرف انه ثمة فراغ اقليمي في المنطقة إما ان يملأه العرب او ان يملأه غيرهم والعرب انفسهم يعرفون ذلك .
-تفاقم شراسة النظام الرأسمالي العالمي وخاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي والإعتقاد بان موجه المستقبل هي الرأسمالية (الحرية الإقتصادية).
-اصرار اسرائيل على تعديل معادلة الأرض مقابل السلام، لتصبح المعادلة تخلي اسرائيل من جزء من الأرض العربية المحتلة مقابل التعاون و التكامل الإقتصادي معها من قبل بعض الأقطار العربية او اغلبها. ولقد عقد مؤتمر برشلونة سنة 1994 الذي جسد المبادئ العامة او الرئيسية التي تقوم عليها الشراكة الأورومتوسطية ثم تبعه مؤتمر مالطة سنة 1996 و 1997 رغم ان المشروع بدأ منذ السبعينات بمراحل متتالية.
إعلان برشلونة:
يعتبر هذا الإعلان اطار للتعاون الأورومتوسطي لأنه حدد الأهداف العامة للتعاون و هي:
-الإسراع بعجلة النمو الإقتصادي والإجتماعي الدائم وتحسين ظروف الحياة للسكان والتقليل من فوارق النمو في المنطقة.
-تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي باقامة مشاركة اقتصادية ومالية ولقد أعطى إعلان برشلونة أهمية ملحوظة كدوره الكبير في الترجمة العملية للإعلان و لدعم دور المجتمع المدني ولتحقيق التقارب بين الثقافات والحضارات، في هذا الصدد إتفق الشركاء على تحسين مستوى التربية في كل المنطقة .
-تضمن كذلك مبادئ التزام الإتحاد الأوروبي للوقوف مع دول جنوب المتوسط لحل مشاكلها وازالة التوترات منها وخاصة في مجال تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.
مؤتمر مالطا:
لم يكن خلال مسار هذا الإجتماع التوصل الى نتائج تحضى باجماع المؤتمرين وقد كان هناك نقاط خلاف بارزة وشملت مواضيع حقوق الإنسان و شرعية السلام والأمن واجراءات الثقة و التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

اما في الموضوع المتعلق بالشراكة الإقتصادية و المالية الهادفة الى انشاء منطقة ازدهار مشتركة فقد اكد المشاركون على اهمية تخصيص مبلغ 4675 مليون ايكو من اموال موازنة المجموعة كاملا لهذا الهدف وزيادة قروض البنك الأوروبي للإستثمارات.

كما اشار المشاركون الى اهمية العمل باسرع ما يمكن للبحث عن اجراءات تخفيف من وقع النتائج الإقتصادية السلبية التي قد تنجم عن تكيف البنية الإقتصادية والإجتماعية وتحديدها والقيام بتنفيذها لتلك الإجراءات.

كذلك خصص مبلغ 200 مليون إيكو M S217 لدعم نشاط القطاع الخاص والنشاط الصناعي في البلدان المتوسطة الشراكة.

وكذلك الإسراع بعملية السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط.

وقد تم انشاء المنبر الأوروبي المتوسطي للطاقة.

أ- الدوافع وراء اقامة الشراكة:

- دوافع سياسية وامنية منها قضية السلام في الشرق الوسط .
 - دوافع إجتماعية وثقافية وانسانية. ومنها دوافع الحد من التدفق المتتالي لموجات الهجرة غير القانونية من دول الجنوب الى دول شمال البحر الأبيض المتوسط واحتمالات تفاقمها حتى اصبحت من اهم موضوعات الساعة التي تثير العديد من ردود الأفعال والتصرفات المختلفة لذا ارادت اوربا وضع برامج محلية للتدريب المهني.
 - اجاد فرص عمل محلية .
 - تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية للسكان .
 - احترام الحقوق الإجتماعية الأساسية .
 - منح الحق في التنمية وتنشيط المجتمع المدني .
 - التعاون لتخفيف وطاة الهجرة عن طريق برامج تاهيل واتخاذ تدابير لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضعية غير قانونية.
 - تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية وتسهيل اللقاءات الإنسانية.
 - تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتاهيل وتشجيع التبادل الثقافي واحترام حقوق الإنسان.
 - حوار الثقافات والأديان والتفاهم بينهما.
- ب- الدوافع الإقتصادية:

- تقديم معونات للبنى التحتية خلال الخمس سنوات التالية وتشجيع الإستثمار
- تطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركة التصدير والإستيراد.
- اقامة منطقة للتجارة الحرة بين اوربا والدول المتوسطية ابتداء من سنة 2010.
- ج- الأهداف الحقيقية وراء اقامة الشراكة الأورو متوسطة:
 - انشاء منطقة حرة .
 - جلب راس المال الأجنبي الذي يتطلب الشروط التالية:
 - 1-استقرار الإقتصاد الكلي .
 - 2-تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية .
 - 3-تخفيف عبء الدين الخارجي.
 - 4-درجة عالية من الإنفتاح .
 - د- أثر الشراكة الأورو متوسطة:
 - 1-الأثار على الإستثمار:
 - لوحظ تحويل الأستثمار الأوروبي المباشر الى شرق اوربا بدلا من دول الشراكة الأورو متوسطة .
 - كما أخفقت الدول العربية في إجتذاب الإستثمار الخاص من الإتحاد الأوروبي .
 - حتى العون هو مشروط في الدول العربية بقضايا التصحيح الهيكلي والتعاون المالي والتجاري وحقوق الإنسان. بينما في اسرائيل يتم في تمويل البحث العلمي والتكنولوجي وتطوير الصناعات المتقدمة.
 - 2-الآثار التجارية الناتجة عن التحرير:

إن الهيكلية المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية، و بالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للإستثمار والإنماء الإقتصادي وإطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثارا هامة يمكن إبرازها فيما يلي:
أ- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع، قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوروبية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوروبية من إختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية، و إذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع السوق الأوروبية نحو الجنوب.

ب- إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى إتخاذ سياسات صناعية وإجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

ج- ستبقى الأسواق الأوروبية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي، وبعد تهميش الزراعة، والثغرة الرئيسية والمحورية في هذا المشروع هو أن الإتحاد الأوروبي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوروبية. والمزارع الأوروبي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي، ولو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الإتحاد الأوروبي ما يبرره، لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية.

و من خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما ونوعا، ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة، ألا وهي التنمية المؤثرة والسليمة والسريعة لكل الأطراف و خاصة الأقطار النامية منها.

- 3 آثار الشراكة على التكامل العربي:

ان الهدف الإستراتيجي والثابت للمشروع المتوسطي، هو تفكيك الوطن العربي كوحدة متماسكة من خلال ادخال بلدان غير عربية، مثل تركيا في هذا المشروع وعدم إدماج بلدان عربية رغم انتمائها للمتوسط مثل ليبيا، واطافة دول غير متوسطة كالأردن وهذا لتحقيق هدفها وهو الوصول الى تجزئة الوطن العربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان التعاون الإقتصادي الذي سيفرضه المشروع المتوسطي هو خلق جماعات عربية مع الكيان الصهيوني بمصالح إقتصادية يجعلها موالية له مما يجعلها تشكل جماعات ضغط داخل الأقطار العربية لتوجه سياسات دولها بما يتناسب ومصالحها النفعية بعيدا عن المصلحة العربية.

ان الشراكة الأورو متوسطية تقوم على الإنتقاء وعدم التكافؤ، فهي تتميز بين حرية التبادل وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز امام الأول وتضعها امام الثانية تخوفا من المهاجرين و سوف تعكس الشراكة الأورو متوسطية منافع واضحة للدول الصناعية في اوربا منها:
- إتاحة فرص جديدة للتسويق.

- إنقاص تدفقات هجرة العمال من دول جنوب المتوسط الى أسواق اوربا .

- المصلحة الإستراتيجية هي دعم التنمية الإقتصادية من خلال الإستقرار السياسي و تهدئة نقاط الالتهاب في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

- التخفيف من اعباء التطورات الداخلية والتي تشكل لا محال خطرا على الأمن الوروبي.

الأهداف الحقيقية وراء اقامة الشراكة الأورو متوسطية:

ان انشاء منطقة حرة للتبادل بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط هو جوهر استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كما ان هناك جوهر اخر لا يقل اهمية عن سابقة وهو ضمان الموارد الأساسية من الطاقة، وخاصة الغاز الذي يعتبر اهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوروبية. وفي المقابل تهدف دول جنوب المتوسط الى جلب رؤوس اموال من الضفة الشمالية من اجل انعاش اقتصادياتها.

انشاء منطقة حرة:

ان منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية ازاء دول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

مقومات نجاح مشروع المنطقة الحرة:

انطلاقاً من التجارب و الدراسات التي تعرفها مختلف البلدان في مجال انشاء المناطق الحرة، فإن ثمره التحليل و البحوث التي اجريت على المعطيات و النتائج المحققة سمحت بادراج بعض الشروط و مقومات برزت مساهمتها في زيادة حظوظ النجاح لهذه المناطق في كثير من الحالات. و فيما يلي نستعرض اهم العوامل التي يجب توفرها من اجل انجاح مشروع المنطقة الحرة.

1- الإستقرار السياسي و الإقتصادي:

أ- الإستقرار السياسي .

ونعني به عدم وجود اضطرابات ومنازعات سياسية، وكذا استقرار الأوضاع الأمنية، اذ انه من غير المعقول ان يتوجه المستثمرون الى دولة تحرف ثورات وانقلابات عسكرية وصراع دائم على السلطة، حيث انه في اغلب الأحيان لا يلتزم الحكام الجدد بما منحه الحكام السابقون للمستثمرين من تعهدات و ضمانات.

ان تدفق الإستثمارات الأجنبية يتطلب وجود نظام قانوني وقضائي فعال ومستقر يحمي رجال الأعمال من اي اجراءات تعسفية ويمكنهم من استرداد حقوقهم بسهولة وسرعة.

ب- الإستقرار الإقتصادي.

يقصد بالإستقرار الإقتصادي استقرار القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الإقتصادي والإطار العام للسياسة الإقتصادية للدولية، و كذا وضع تشريعات واضحة تنظم نشاط القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية، بالإضافة الى ذلك فإن الإستقرار الإقتصادي ينطوي على وجود فرص استثمارية مجزية ونظام مصرفي كفء وسياسات اقتصادية واضحة و نظام ضريبي واقعي، فضلاً عن تأمين المستثمرين الأجانب ضد مخاطر مختلفة مثل المصادرة، مع تمكينهم من تحويل الأرباح و راس المال الى الخارج في حالة التصفية.

2- الحوافز المادية:

أ- الموقع المناسب:

يكتسي الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة اهمية قصوى ضمن جملة العوامل المساعدة على تهيئة المناخ المناسب لنجاح مشروع المنطقة الحرة، بدليل ان جل التعاريف المقترحة ركزت على ضرورة وجود المنطقة بمحاذات او بداخل الموانئ الجوية او البحرية، بالإضافة الى وقوعها على شبكة الطرق ذات كفاءة عالية من الخدمة لاستعاب حركة النقل الواردة اليها و الصادرة منها ، زيادة على قرب المنطقة من مراكز التجمعات العمالية خصوصاً العمالة الرخيصة. ان اهمية الموقع الجغرافي تكمن في تسهيل التعامل مع العلم الخارجي، هذه الاهمية تمنح افضلية لبعض المناطق على الاخرى في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية، ومن ثم تجعل من الموقع الجغرافي عاملاً أساسياً يساهم في انجاح مشروع المنطقة الحرة.

ب- ارتفاع مستوى البنية التحتية:

ان جميع الأنشطة الاقتصادية في حاجة الى خدمات اساسية لكي تبدأ نشاطها، وهذه الخدمات العامة المتاحة لاستخدام الجميع هي ما يسمى بالبنية التحتية، اذ ان الاستثمارات الاجنبية تتدفق على المناطق الحرة التي تتميز ببنية تحتية جيدة المستوى، تتمثل البنية التحتية في الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، الصرف الصحي ومحطات القوة الكهربائية، خطوط الطيران، المطارات، الموانئ، وشبكة الإتصالات التي تخدم النقل السريع للبضائع والأفراد لا سيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج الى عناية خاصة اثناء نقلها من المنطقة الحرة الى اماكن التصدير، كما ينبغي توفير وتهيئة اراضي جيدة ذات مساحات كبيرة ومنفصلة عن المناطق السكنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الحرة للتصدير.

إن عدم توفير هياكل قاعدية فعالة قد يؤدي الى فشل مشروع المنطقة الحرة.

ج- توفر المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية (العمالة):
تعتبر العمالة أحد الأعمدة الثلاثة الرئيسية التي يركز عليها النشاط الإنتاجي، زيادة على العاملين الآخرين المتمثلين في راس المال والتنظيم، لذلك فإنها تعتبر من بين المقاييس التي يختار على أساسها مكان تموقع المنطقة الحرة، وذلك بالقرب من التجمعات السكانية حتى يسهل اختيار الأيدي العاملة المناسبة، لأن المؤسسات الصناعية قليلا ما تقوم بتدريب العمالة، بل تفضل إختيار الدول التي بها عمالة ماهرة و مدربة، واصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن المواقع التي تتوفر بها يد عاملة بالمستوى الفني المطلوب، وفي نفس الوقت تكون منخفضة الأجر. وكما هو معلوم فإن اجور العمالة في الدول النامية بصفة عامة اقل من اجور العمالة بالدول المتقدمة.
ان اجر العامل الى جانب ثقافته و مهارته و انضباطه، وتفانيه في العمل و قدرته على الاستعاب تعتبر من اهم العوامل المساعدة على نجاح المنطقة الحرة و جلب الإستثمارات الاجنبية اليها.
3-التحفيزات الجبائية والمالية:

إذا كانت نوعية و فعالية المحيط المادي هي عناصر هامة وضرورية لنجاح المنطقة الحرة، فإن مجموع التحفيزات الجبائية والمالية هي ايضا جد مهمة،لأنه من وظائف الجباية استعمالها كوسيلة للتوجيه والتنظيم الإقتصادي، وفي حالة المناطق الحرة فإن جملة التحفيزات الجبائية والمالية تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح المنطقة الحرة، إلا انه ثبت وانها لا ترق الى الدور الذي تلعبه التحفيزات المادية وكذا الإستقرار السياسي والإقتصادي.
أ- التحفيزات الجبائية:

تختلف التحفيزات الجبائية من دولة الى اخرى، وتاخذ شكل اعفاء جبائي مرتبط عموما بفترات متفاوتة، وكذلك التخفيض في حالة اعادة استثمار الأرباح، ويمكن تلخيص الإعفاءات الجبائية في مايلي:
-إعفاء من الحقوق الجمركية، الرسوم والضرائب المختلفة والمتعلقة باستيراد المواد الأولية وتجهيزات الإنتاج، هذه الإستثناءات المطبقة على المواد الأولية وعلى التركيبات المستوردة والمعاددة للتصدير تكون غالبا مرتبطة بسلسلة الإنتاج المستعملة من طرف المؤسسة خلال عملية الإنتاج.
-إعفاء ضريبي على مداخيل المؤسسات لمدة تمتد بصفة عامة من 05 الى 10 سنوات و قد تصل احيانا الى 15 سنة. إلا أن المؤسسات المتواجدة بالمنطقة تنجح احيانا في تمديد هذه المدة عن طريق تهديدات بالرحيل عن المنطقة، لأنها تستفيد من انتقالها الى منطقة أخرى بمدة إعفاء جديدة.
هناك بعض الدول تمنح اعفاءات ضريبية قد تصل الى مدة حياة المشروع، غير أن هذه الإعفاءات لا تكون مصدر اهتمام من قبل المؤسسات الكبرى، اما المؤسسات التي تولي هذه الإعفاءات اهمية هي المؤسسات فلية الفعلية، وذلك لتعويض نقص الفعالية بالحصول على هذه الإعفاءات.
ب- التحفيزات المالية:

من اجل تهيئة المناخ الملائم لإنجاح مشروع المنطقة الحرة تلجأ بعض البلدان الى تقديم تحفيزات مالية مغرية جدا تتمثل في:
-إمكانية الحصول على قروض بمعدل فائدة متواضع لأجل إنجاز المخطط الإستثماري.
-معدلات تفضيلية خاصة بالنسبة للمواقع المستاجرة للمستثمرين.
-تقديم مساهمات مالية لتكوين اليد العاملة اللازمة لعملية الإنتاج.
إن هذه التحفيزات تختلف من منطقة الى اخرى، نظرا لتفاوت مستوى العوامل المادية، كالهياكل القاعدية...الخ، لذلك فإن المناطق التي لا تلق إقبالا كبيرا من الشركات الأجنبية تغطي هذا النقص في الحوافز المادية، عن طريق منح حوافز مالية مغرية و جذابة للاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة.
و قد يحصل وان تقوم الدولة بتمويل بناء المباني الصناعية، او قد تاخذ على عاتقها التمويل الجزئي لهذه المباني في بعض الحالات النادرة.

4-جلب رأس المال الأجنبي:
إن من اهم اهداف الشراكة الأورو- متوسطية بالنسبة للصفة الجنوبية هي جلب رؤوس الأموال من اجل إنعاش الإقتصاديات الوطنية، وتطوير الإستثمارات المحلية، ومن أجل دخول رؤوس الأموال الأجنبية لا بد من توفر الشروط التالية:
1-استقرار الإقتصاد الكلي.
2-تقليل الإعتماد على الضرائب التجارية.

3- تخفيف عبء الدين الخارجي.

4- درجة عالية من الإنفتاح.

الخاتمة:

إن المشروع الأوروبي المتوسطي يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية المتوسطة، من جهة أخرى فالإتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا وإقتصاديا بينما تفاوض الدول العربية، بصورة متفرقة مما سيؤدي لا محالة إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة إقتصادية عربية تدريجية.

كما أن هذا المشروع ينادي بإقامة المنطقة الحرة التي سيكون لها آثار سلبية عديدة أو لها على الصناعات العربية التحويلية القائمة، إما القضاء على أغلبها أو التأثير فيها سلبيا، نظرا إلى تقدم الصناعات التحويلية في الإتحاد الأوروبي لأنها تستفيد من إقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الإتحاد و بسبب أن عددا مهما من شركاتها هي من نوع شركات متعددة الجنسيات وايضا فربما الخطر الأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود، فإنفتاح الأسواق العربية المتوسطة ومن دون حماية على إستيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنية عالية كصناعات الكمبيوتر والصناعات الطبية سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية المتوسطة مما سيؤدي إلى إستفحال البطالة في هذه البلدان.

المراجع

-د. المنذري، سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، 1999.

-د. النجار، سعيد، الإقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، الطبعة الأولى، ب، ب، دار الشروق، 1991.

-برقاوي، سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الإمارات، 1988.

-جان، فرانسوا دي سينو، السوق الأوروبية المشتركة، الطبعة الأولى، لبنان، منشورات عويدات، 1983.

--- ، --- ، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر، مصر، دار الفكر العربي، 1998.

-محمود، نادية محمود مصطفى، اوربا و الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

- KENICHI OHMAE " la triade .Emergence d'une stratégie mondiale de l'entreprise " .

- LOROT PASCAL ;SCHWOB (Thierry). " Les zones Franches dans le monde " Paris – Documentation Française ; 1987

مجلة علوم انسانية www.uluminsania.net العدد 14، السنة الثانية (اكتوبر 2004)